نصوص فلسفية

مهداة إلى الدكتور ابراهيم مدكور

إشراف وتصدير

د. عثمان أمين

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

التعاليم والتجربة فى التنجيم والموسيقى

(نصوص غير منشورة للكندى والفارابى)

تحقيق وتقديم

د. محسن مهدى

نصوص غير منشورة للكندى والفارابى

مقدمة :

من المعروف عند مؤرخى الفلسفة القديمة أن الفلاسفة المسلمين ورثوا من الفلاسفة الأفلاطونيين المحدثين اتجاهين متضاربين فى علم أحكام النجوم . الأول اتجاه دينى وثنى ، أله النجوم واعتقد أن لأحوالها وقراناتها آثارا فى حياة الأفراد والأمم ، وأنها علل وأسباب تقدر أعمال الأفراد ومستقبل الأمم وتنذر بما سيكون من الأمور الإرادية . وهذا هو الاتجاه الذى تبنته مدرسة أثينا الفلسفية فى القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد أو القرنين الثالث والثانى قبل الهجرة ، وعرف به أيامبليقوس وسوربانوس وإبرقلس وغيرهم ممن قال فيهم الفيلسوف أوليمبودورس فى شرحه لمحاورة « فاذن » لأفلاطون (ص ١٢٣ ، س ٤) إنهم « يقدمون صناعة الكهان » على صناعة الفلسفة . وتبعهم من جمهوراً اليونانيين من أصر على البقاء على دينه وخلط بينه وبين أديان القدماء من أهل مصر وبابل وعمل على الجمع بينه وبين العلم والفلسفة . فأقاموا معابد للنجوم اشتهرت منها فى الإسلام معابد صابئة حران ، ولفقوا كتبا نسبوها لهرمس والكلدانيين يدعون فيها لمذهبهم ويعارضون بها الشرائع المنزلة . أما الاتجاه الثانى فكان أكثر فلسفة (أو كان « يقدم الفلسفة » كما يقول أوليمبودورس فى الموضع ذاته) ويذهب إلى القول بأن الطريق إلى الاتصال بالمبدأ الأول هو طريق النظر العقلى ، ولم يعط النجوم والاتصال بها مكانة الصدارة ، وإن قال بنفعها فى تطهير قوى الإنسان النفسانية دون العقلية . وهذا هو الاتجاه الذى عرف به أفلوطين وفرفوريوس ومن تبع فورفوريوس من كبار معلمى الفلسفة فى الاسكندرية ، وهو على العموم أقرب إلى اتجاه أفلاطون وأرسطوطاليس والمتقدمين من شراحهما .

وموقف دين الإسلام من صناعة التنجيم وادعاءات المنجمين واضح

لايحتاج إلى المزيد من الكلام . فالقرآن والأحاديث النبوية وعلم الكلام وعلم الفقه مجمعة على بطلان هذه الصناعة وإنكار تأثيرات النجوم ودلالة أوضاعها على ماسيكون (« إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ») ، وعلى أن الإيمان بالكواكب كفر بالنبوات وإبطال للشرائع الإلهية . وانتشار هذه الصناعة بين المسلمين فى بعض العصور والأقطار واعتقاد جمهورهم بها واستعمال ملوكهم لها لا يدل على صحتها من جهة الشرع . فالنظر الشرعى حظر النظر فيها ، حتى اضطر أصحاب هذه الصناعة فى الأعصار والأقطار التى حكم فيها سلطان الشرع على قراءة كتبها فى اكسر بيوتهم مستترين عن الناس ، كما حدث فى القرن الثامن من الهجرة فى شمال أفريقيا ، مما دعا ابن خلدون إلى أن يقول فى « المقدمة » (ج ٣ ، ص ٢٢٦ من نشرة كاترمير ، باريس ، ١٨٥٨) « فكيف بعلم مهجور للشريعة مضروب دونه سد الحظر والتحريم مكتوم عن الجمهور » . ولكن الذى لم يشتهر شهرة كافية هو أن فلاسفة المسلمين شاركوا الشرع فى إبطال هذه الصناعة وعاضدوه فى شرح ضعف مداركها من جهة العقل وبيان مضارها فى سياسة الخلق ، وأن تاريخ صراعهم ضد صناعة التنجيم من أجمل ما وصلنا فى موافقة صريح المنقول لصحيح المعقول . فصناعة التنجيم كانت متصلة بعلم النجوم وعلم الرياضيات وعلم الطبيعة من علوم الفلسفة ، تدعى أنها تعتمد على هذه العلوم الصحيحة وأنها علم بالأسباب والعلل الضرورية وأنها مبنية على التجربة فى حساب القرانات على مر القرون ، وهذه كلها أمور كان الفلاسفة أعرف بها من أهل الشرع وأقدر منهم على بيان فسادها .

وأول ما يتبادر إلى الذهن فى هذا الشأن هو موقف الكندى من صناعة التنجيم ومن الاتجاهين المتضاربين فى علم أحكام النجوم اللذين ذكرناهما . وهو موقف لم يتبين بعد ولم ينحسر ما يشوبه من الغموض . ففى رسالته « فى ملك العرب وكميته » التى نشرها لوث فى « مباحث مشرقية » (لايبزش ، ١٨٧٥) يفسر الكندى « حروف المعجم التى فى أوائل السور من كتاب الله تعالى » (ص ٢٧٥ ، س ٢٢) تفسيرا نجوميا ويخبر فى علم كمية ملك العرب من القرآن مستندا إلى مبدأ نجومى هو « أن الدلالة العظمى فى حدوث العالم وتنقل الدول وكمية أعمار الملوك إنما يظهر ويتبين لمن قصد لكنها من قران النحسين فى برج انتحاسهما بالموضع الذى يحلان فيه وهو السرطان خاصة » (ص ٢٧٣ ،س س ١٠ — ١٣) . وقد أشار الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة فى مقدمة الجزء الأول من « رسائل الكندى الفلسفية » (القاهرة ، ١٩٥٠) عند بحث مصادرها إلى أهمية « مذاهب الحرنانيين الكلدانيين والصابئة » وعلاقتها بما عند الكندى « فيما يتعلق بالعلاقة بين العالم العلوى والسفلى » (ص ص ٣٨ — ٤١) . وسواء أكان الكندى الذى يقول عنه ابن النديم فى « الفهرست » (نشرة فلوجل ، لايبزش ، ١٨٧١ — ١٨٧٢) إنه قال إنه « نظر فى كتاب يقر به هؤلاء القوم وهو مقالات لهرمس فى التوحيد كتبها لابنه على غاية من التقانة فى التوحيد لا يجد الفيلسوف إذا أتعب نفسه مندوحة عنها والقول بها » (ص ٣٢٠ ، س س ٧ — ٩ ، قارن ص ٣١٨ ، س ١٤ وما بعده) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحق أو عبد المسيح بن إسحق الكندى النصرانى الذى يذكره البيرونى فى « الآثار الباقية » (نشرة زاخاو ، لايبزش ، ١٩٢٣ ، ص ٢٠٥ ، س ٧) أو كندى آخر ، فان الرسالة التى ننشرها هاهنا تدل على أن الكندى لا يرى تناقضا بين آراء « الفلاسفة الموحدين » ومذهب أهل التنجيم (كصاحبه أبى معشر) ممن تدارسوا كتب هرمس فى النجوم التى يذكرها ابن النديم فى « الفهرست » (ص ٢٦٧) .

ومع ذلك فإن جمعه بين « مذاهب القوم » و « رأى الفلاسفة » لا يؤدى به إلى قبول الاتجاه الذى تبناه الذين « يقدمون صناعة الكهان » ، بل إلى رأى اختص به ، وهو على العموم أقرب إلى رأى الذين « يقدمون الفلسفة » فى العلوم التى يسميها الكندى فى رسالته « فى كمية كتب أرسطوطاليس » (ج ١ ، ص ٣٧٢ — ٣٧٣ ، ٣٧٦) « العلوم الإنسانية » . فهو يبدأ جوابه عن مسألة تحرير وقت يرجى فيه إجابة الدعاء والتضرع إلى الله تعالى بقوله إن هذه من « المسائل المعتاصة على الروحانيين »

وإن الله تعالى يمنح معرفتها « من جهة البعث والرسالة » . ويصرح أن هذه المعرفة (أو هذا « العلم الإلهى » كما يسميه فى « كمية كتب أرسطوطاليس ») يستحيل إدراكها من جهة التنجيم لأسباب تتعلق بالاختلاف الجوهرى بين المعلولات والعلل وبين عالم الكون والفساد والعالم الذى فوق الكون وبين الأوقات المحدودة فى العالم السفلى والأوقات السماوية التى هى غير محدودة ، وهى آراؤه المعروفة من رسائله الأخرى . ولكن هذا لا يعنى أن هذه المسألة « المعتاصة » غير قابلة للحل عند الروحانيين ولا أن معرفتها تستحيل فى الفلسفة الأولى ، اللهم إلا إذا فرضنا أنها من الأمور الناموسية الوضعية البحتة ، وهو قول لا يقول به الكندى الذى يقتصر على تحديد الحقل الذى تعمل فيه صناعة التنجيم وهو « دلالة القوى السماوية على الأشخاص الكائنة الفاسدة » وحصر تأثيرها فى اختيار « وقت كل عمل نبتدىء به » .

ومع أنه يشير إلى أن اختيار وقت الابتداءات يسهل من جهة التنجيم فإنه لا يؤكد أن الاختيار النجومى له تأثير خاص فى إجابة الدعاء والتضرع إلى الله تعالى . فهو يخبر بما رآه « الفلاسفة الموحدون الذين هم على غير ملتنا من جهة الشرائط الناموسية الوضعية » وما ينسبون إلى الكواكب من « أنها هى الوسائط فيما بينهم وبين البارى جل وعلا » دون أن يقبل رأيهم فى وساطة الكواكب . فالذى يهمه من أمر هؤلاء الفلاسفة هو توحيدهم وليس ما رأوه فى وساطة الكواكب فى إجابة الدعاء . وخاصة الفلاسفة عنده أنها نشرت فكرة البارى الأحد . وانقراض « تلك الأمم من الفلاسفة » وحدوث « قوم عادمين للفلسفة » أدى إلى عبادة الكواكب دون الله تعالى وإلى اتخاذ الأصنام وسائط بين الناس والكواكب . فالكندى إذن ينكر أن يكون لعبادة الكواكب التى كانت شائعة عند الوثنيين من الصابئة وغيرهم أساس فلسفى وينكر صلة هذه العبادة بآراء الفلاسفة كما كان يدعى الصابئون، بل يعتبرها نتيجة لانقراض « الأمم من الفلاسفة » وبدعة ابتدعها قوم حدث « عادمون للفلسفة ». والقول الذى ينسبه ابن النديم للكندى فى توحيد هرمس يتفق مع قوله فى هذه الرسالة ، إذ أنه يبين أن

الصابئة يقرون بكتب الفلاسفة الموحدين بألسنتهم ولا يعملون على رأيهم ويذهبون إلى غير ما ذهبوا إليه .

وما يذكره الكندى بعد ذلك من مذهب أهل التنجيم وآرائهم وأقوالهم لا يخرج عما ذكره فى أول الرسالة من أن مذهبهم ينحصر فى دلالة القوى السماوية على الأشخاص الكائنة الفاسدة فى العالم السفلى وأن صنعتهم تخبر بوقت الابتداء بالأعمال (بما فيها الدعاء لطلب المال أو الأهل أو المساكن والعقارات أو الرئاسة أو العلم والكتابة أو الوزارة والقضاء والفقه أوالملك أو ولاية عهد أو نقاة وحركة أو صلاح البدن أو الغنى والشجاعة الخ) .
وهذه كلها أمور إنسانية عملية دنيوية .

أما ألغاز المنجمين ورموزهم فرأى الكندى فى السبب الذى لأجله استعملوا الرموز فى كتبهم هو أنه سبب عملى أيضا ، غايته ستر الصناعة عن السفهاء وأهل الجهل كى لا يستعملوها فى شهواتهم وفيما يضر ولا ينفع . فليس وراء رموز المنجمين اذن أمور الهية أوعلوم طبيعية نظرية ، بل ما ترمز إليه هو دلالة أحوال النجوم على ابتداءات الأعمال لا غير وإنما استعملت الرموز لغاية أخلاقية هى دفع المضار الناتجة من اطلاع السفهاء وأهل الجهل عليها ومنعهم من إساءة استعمالها .

وأخيرا فيجدر بنا الإشارة إلى الكوكب الذى يسمى أندروميطا الذى يقول الكندى إنه وجده « على الحقيقة » فى تسع عشرة درجة من الحمل فى سنة لم تذكر فى النسخة الخطية وترك مكانها أبيض دون رسم العدد . وأندروميطا من الكواكب التى حسب بطليموس مواضعها . وكان المنجمون العرب فى القرن الثالث من الهجرة يرون أنها تتحرك درجة واحدة كل ست وستين سنة شمسية . وعلى ذلك فالكندى إن كان يعنى بقوله « على الحقيقة » أنه وجده بالضبط فى تسع عشرة درجة من الحمل فالسنة التى يذكرها يجب أن تكون سنة ثمانمائة وخمسة وسبعين من الميلاد . وأن كان يعنى أنه وجد أندروميطا قد تجاوز ثمان عشرة درجة من الحمل وكان بين هذه الدرجة والدرجة التى تليها فالسنة التى يذكرها يمكن أن تكون بين سنة ٨٠٩ وسنة

٨٧٥ من الميلاد . ولا يبعد أن يكون الكندى يعنى بقوله « وجدناه نحن على الحقيقة » أنه (على عادة منجمى زمانه) حسب مكانه بالضبط ، لا أنه شاهده .

أما الفارابى فموقفه من صناعة النجوم معروف من الفصول والتذاكير فى جزء بخطه نقلها أبو إسحق إبراهيم بن عبد الله البغدادى الكاتب الناقل النصرانى الذى يذكره ابن النديم فى « الفهرست » والذى توفى قبل يحيى ابن عدى . وقد نشر الدكتور عبد الرحمن بدوى ترجمته لمقالة الاسكندر « فى القول فى مبادىء الكل » فى « أرسطو عند العرب » (القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ص ٢٥٣ — ٢٧٧) والمقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » فى « منطق أرسطو » (القاهرة ، ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، ص ص ٦٩٠ — ٧٣٣) . والذى ينظر فى هذه « النكت » التى نشرها ديتريشى بعنوان « نكت أبى نصر الفارابى فيما يصح ولا يصح من أحكام النجوم » فى « الثمرة المرضية » (لايدن ، ١٨٩٠ ، ص ص ١٠٤ — ١١٤) يجد أن الفارابى جمع فيها تذاكير لو تفرغ لتأليفها كتابا لكان أشد وأمر وأبلغ ما نقده ناقد لما ذهب إليه من يسميهم الكندى « أصحاب الفلسفة النجومية » .

وأول ما يجلب نظرنا من هذه « النكت » هو الاختلاف العقائدى بين تيارين متضاربين فيما يصح ولا يصح من أحكام النجوم . وفى المقدمة التى كتبها إبراهيم بن عبد الله تاريخ طريف . فقد كان فى أول الأمر واثقا بصحة الأحكام النجومية « غير شاك فى أن الذى يعرض فيه من الخطأ إنما هو لقصور علم العلماء عن بلوغ ما يحتاج إليه فيها وقلة عناية الحساب وأصحاب الأرصاد ومتخذى الآلات فيما يتعاطونه منها » ، ويعتقد أنه متى زالت هذه العوائق « صحت الأحكام وانتفع بتقدمة المعرفة فيها وأحاط العلم بالكائنات المستقبلة وتكشفت المغيبات وظهرت الخفيات » . وقضى مدة من الزمن يبحث فى الحساب والأرصاد والآلات للتغلب على هذه الموانع فلم يزدد « من الإصابة إلا بعدا عن المطلوب < و > عن المطلوب إلا أياسا إلى أن ضجرت... وارتبت فيه » . وارتيابه هذا أدى به إلى أن يعطف على « كتب الأوائل » أو « كتب الحكماء وأصحاب الحقائق » . فلما وجدها « خلوا منها وأقاويلهم غير معبرتها ولا مصروفة نحوها » تغير موقفه تغيرا تاما : « فصار اليقين الذى كان معى شكا والاعتقاد ظنا والثقة تهمة والإخلاص ريبا » . وبعد هذا اتفق له لقاء الفارابى فسأله أن « يبين ما اتضح له من مذهب الحكماء الأولين » وقضى مدة من الزمن بصحبته يتعلم منه ويناقشه مناقشات حادة عبر عنها بقوله « ويحاربنى وأحاربه ويراجعنى وأراجعه فى ذلك الباب » . فالفارابى كان إذن حين لقيه إبراهيم يأخذ برأى « الأوائل » ويذهب « مذهب الحكماء الأولين » فى أحكام النجوم ، أى أنه لم يصرف أقاويله نحوها وكن يقف موقف الشاك منها والناقد لها .

والفارابى يلخص رأيه بقوله أن « الأحكام النجومية » اسم مشترك يقع على ثلاثة أمور لا تشترك إلا فى الاسم . أولها أمور ضرورية موجودة أبدا هى أجرام الكواكب وأبعادها ، وهو جزء من علوم التعاليم . الثانى أمور ممكنة على الأكثر وهى تأثيرات أمكنة الكواكب فى كيفيات الطبيعة الأرضية — إذا لم يمنعها مانع — كتسخينها مثلا ، وهو جزء من علم الطبيعة . والثالث أمور منسوبة إلى الكواكب « بالظن والوضع وبطريق الاستحسان والحسبان » كمن « ظن أن الكوكب الفلانى متى قارن أو اتصل بالكوكب الفلانى استغنى بعض الناس وحدث به حادث » (ص ص ١٠٨ — ١٠٩) ، وهذه أمور اتفاقية ليست لها أسباب معلومة ولا سبيل إلى أن تعلم وتضبط أبدا ، ولا تنفع فيها التجارب ، ولا سبيل إلى معرفتها بالبحث والتفتيش إذ ليس السبب فى جهلها قصور الإنسان عن إدراكها ، وممتنع أن تكون بها تقدمة المعرفة البتة .

و « نكت » أبى نصر تدل على أن الفارابى نظر فى صناعة أحكام النجوم الاتفاقية هذه بمحك صناعة المنطق والعلم الطبيعى وعلم التعاليم والعلم المدنى ، فهو يبين سقمها من الناحية المنطقية وسخافتها من الناحية الطبيعية وقلة ضبطها من ناحية التعاليم وضررها من الناحية الشرعية السياسية . ولأن هذه الفصول

والتذاكير كان جمعها لنفسه ولم يكتبها كتابا أو رسالة للجمهور ، فقد أبلغ فيها فى الحديث فى حمق المنجمين وعبثهم وجهلهم وعدم نفع تجاربهم وعدم تمييزهم وعدم ارتياضهم بالعلوم الحقيقية ، وأسرف فى الاستهزاء بأقوالهم وضعف عقولهم وغباوة طبعهم وعمى بصرهم .

أما مقالته التى ننشرها هاهنا فهى وإن اتفقت مع تلك التذاكير فى الرأى أقرب إلى أسلوبه المحكم السلس الهادىء الرصين المعروف عنه فى كتبه ورسائله . يبدأ بفعل الأجسام السمائية فى الأجسام التى تحتها ويفصل القول فى تسلسل آثار أوضاعها وأحوالها وكيفية الوقوف عليها والإنذار بما سيكون من جهتها . وصناعة أحكام النجوم الصحيحة التى يصفها هاهنا واضح من من أمرها أنها تستند إلى علوم التعاليم وعلوم الطبيعة ، ثم التجربة فى أصناف التأثيرات وأصناف ما يتبعها والمدد التى تحدث فيها وجمع هذه التجارب والاستناد إليها فى الإنذار بما سيكون فى المستقبل . ثم يبين أن تأثيرات الأجسام السمائية ليست ضرورية بل تجتمع مع أفعال اخر قد تضادها وتمنع فعلها وهى أفعال الأمور الأرضية الكائنة عن جواهرها من طبائع ونباتات وحيوانات وأفعال إرادية للإنسان ثم آثار هذه الأفعال . فصاحب صناعة النجوم يحكم على ما شأنه أن يحدث من أحوال النجوم بغض النظر عن هذه الموانع والمضادات ، ولذلك لا يمكن أن يحكم حكما قطعيا على وقوع ما شأنه أن يقع بل عليه أن يشترط أن وقوعها يفرض عدم وجود العوائق الطبيعية أو الإرادية .

وحسن ظن الفارابى بالأقدمين ممن أنشأوا صناعة أحكام النجوم يؤدى به إلى أن يفرض أنهم كانوا على رأيه وما ذكره هو فى الجهة التى تصح عليها ، وأن العلامات التى وضعوها (فى السعد والنحس وما إلى ذلك) وضعت على طريق الألغاز والرموز ، وإنها « أسماء رموزية » غايتها إشراك الجمهور معهم فيها ، وإنما هى « مثالات وتخييلات وإيماءات » إلى الأمور التعاليمية والطبيعية التى ذكرها الفارابى . فبينما يظهر من أمر الكندى أنه يقبل أصل دلالة أحكام النجوم على ابتداءات الأعمال ويرى أن سبب استعمال الرموز فى كتب المنجمين هو حصر منافع أحكام النجوم فى أهل العلم والمستحقين و ستر

الصناعة عن السفهة والجهال ، يرفض الفارابى هذا الأصل ويحكم أنه إما أن يقبل الإنسان أن صناعة النجوم صناعة صحيحة وهذا يتطلب القول بأن الأسماء الرموزية ليست إلا مثالات لأمور تعاليمية وطبيعية ، وإما أن يقول إنها تعنى « الأشياء التى قد اعتدنا أن نفهمها عنها » أو الأشياء التى يفهمها عنها « أصحاب أحكام النجوم الذين ليست لهم معرفة بالتعاليم » وهى كلها أو أكثرها كاذبة . إذ أن صناعة أحكام النجوم كما يفهمها الكندى ليست صناعة طبيعية بل صناعة يحكم بها المنجم على سعد ونحس ابتداءات الأعمال الإرادية التى تكون عن فكر وروية ، بينما الفارابى يحصر آثار النجوم فى الأشياء الطبيعية التى قد تصل إلى مزاج الإنسان الطبيعى و « الإرادات التى تكون عن الأمزجة » ، ولكنه يرفض رفضا باتا أن يصح الحكم من جهة الأجسام السماوية على « الإرادات التى تكون عن الروية والفكر الصحيح » .

ولقد رأينا أن نلحق بهذين النصين مقتطفات من كتاب للفارابى لم ينشر بعد فى « إحصاء الإيقاع » يذكر فيها الكندى وينقد كلامه فى الإيقاعات . ولهذه المقتطفات أهمية كبرى فى تاريخ الموسيقى عند العرب إذ تبين لنا رأى الفارابى فيما كتبه اسحق الموصلى والكندى ومنصور بن طلحة فى هذه الصناعة ، واعتماد الكندى فيما كتبه على إسحق ومنصور ، والمعطل والمستعمل من الألحان عند ملحنى العرب فى زمان إسحق والكندى والفارابى . ولكنها تهمنا فى هذا الموضع لأمر آخر هو أن مؤرخ الفلسفة العربية الذى يتوق إلى معرفة الصلة الفكرية بين « فيلسوف العرب » و « المعلم الثانى » يقف متعجبا أمام ظاهرة غريبة ، وهى أن الفارابى (ومن تبعه من « المشائين » مثل ابن سينا وابن رشد) يكادون يهملون ذكر الكندى بالكلية ، فلا يرجعون إلى كتبه وأقواله ولا يشيرون إلى آرائه بالقبول أو الرد . ولم يكن السبب فى ذلك جهلهم بكتبه وبأقواله إذ كانت ذائعة مشهورة ، ولا انقراض أتباعه ومواليه إذ كانوا فى زمن الفارابى خاصة كثيرين معروفين ، ولا الاختلاف فى الرأى إذ أن الفارابى وابن سينا كتبوا كتبا عديدة أوردوا فيها آراء مخالفيهم وردوا عليها . فما السبب إذن فى إهمالهم للكندى وعدم الإشارة إلى آرائه بالقبول أو الرد ؟

إن المقتطفات التى ننشرها هاهنا لا تجيب على هذا السؤال جوابا شافيا . ومع ذلك فهى تشير إلى بعض جوانبه . فالفارابى ينقد الكندى لأنه « لم يتكلم بما تكلم به عن بصيرة نفسه بالإيقاعات وإنما تبع إسحق وقاله من غير أن يبحث عما قاله اسحق ومن غير أن يمتحنه فى الألحان » . ثم إنه لم يتأمل « فى شىء من ألحان العرب ولا فى أشعارهم فيقول فيها ببصيرة نفسه هل هى مستعملة أو لا » . فلا عجب إذن أن الفارابى ينتهى إلى القول بأنه « ليس ينبغى أن نجعل ما كتبه الكندى فى ذلك رأيا ، إذ كان تبع فى جميع ذلك رأى غيره من غير أن يكون فيه بصيرة نفسه أصلا ولا بوجه من الوجوه » .

وليس معتمد الفارابى فى نقده للكندى فى هذا الباب أن الكندى اعتمد فيما ذكره على ما وقف عليه غيره من الألحان . وذلك لأن الوقوف على الألحان ووضع قوانينها الصناعية أمر لا يقف عليه إنسان واحد بل صناعة تتكامل على مر الدهور ويقف عليها إنسان بعد إنسان . وإنما معتمده أن التقليد دون البحث والتأمل والامتحان ، والدربة هو موقف لا يليق بصاحب منطق متفلسف مقتف لأثر الفلاسفة يقصد أن ينحو نحوهم كالكندى . فصناعة الفلسفة عند الفارابى لا تعنى التقليد واتباع آراء الغير ، بل امتحانها والتكلم فيها ببصيرة النفس . ويظهر أن تاريخ الفلسفة العربية بين الكندى والفارابى هو تاريخ انتقال الفكر الفلسفى من طور التقليد إلى طور البحث والامتحان .

وصف المخطوطات :

وفيما يلى وصف مختصر للنسخ الخطية التى اعتمدنا عليها فى نشر النصوص الثلاثة :

١ — رسالة الكندى « فى تحرير وقت يرجى فيه إجابة الدعاء والتضرع إلى الله تعالى من جهة التنجيم » . وهذه رسالة لم تذكرها فهارس كتب الكندى القديمة بعنوانها وإن كانت قد ذكرت رسائل فى أحكام النجوم دون ذكر عناوينها الكاملة . والنسخة الخطية الوحيدة لهذه الرسالة فى مجموعة فى مكتبة راغب باشا فى استنبول رقمها ١٤٦١ ، تحتوى على رسائل عديدة للفارابى وابن سينا والطوسى فى ٣٩٧ ورقة سعتها ١٨ × ½ ١٢ (١٣ × ½ ٨) سم ، كتبت عناوينها بحبر أحمر وفيها تعليقات فى الحواشى . وهى غير

مؤرخة ، ولكنها أقدم بكثير من تاريخ التملك (١١٣٩ هـ) الذى ذكر فيها . ورسالة الكندى فى الورقة ١٩٤ و — ١٩٥ ظ . وقد أشرنا إليها بحرف م .

٢ — رسالة الفارابى « فى الجهة التى يصح عليها القول فى أحكام النجوم » . وهى غير « نكت » أو « تذاكير » أو « رسالة » أو « فصول » أبى نصر الفارابى « فيما يصح وما لا يصح من أحكام النجوم » المعروفة أيضا برسالة « فى فضيلة العلوم والصناعات » . ولا ندرى بعد ما علاقة هاتين الرسالتين برسالته « فى إبطال أحكام النجوم » ولا بكتاب « الرد على أحكام النجوم » . وقد وجدنا فى مجموعة مشكوة (فى المكتبة المركزية بجامعة طهران) ، رقم ١٠٣٨ ، الورقة ٩٩ و ، فقرة من هذا الكتاب جاء فيها : « قال أبو نصر الفارابى فى كتاب الرد على أحكام النجوم إذا شئت أن تعلم كذب أحكامهم فاعمد إلى كل ما فرضوه سعدا فافرضه نحسا وإلى كل ما فرضوه نحسا فافرضه سعدا ثم احكم على ما فرضت على مقابل ما فرضوه فإنك تجد من الصواب فى حكمك مثل ما يجدونه فى أحكامهم . قال والعلة فى تلك الإصابة أنهم قابلوا كثيرا بكثير وكل كثير قابلته بكثير فإنك تجد فيه عجايب ويظهر لك منه غرايب » . وهذه فقرة لا نجدها فى « النكت » ولا فى الرسالة التى ننشرها هاهنا . وفى « عيون الأنباء » لابن أبى أصيبعة ذكر لكتاب « النجوم » و « تعليق فى النجوم » وهما اسمان لا يدلان على محتويات ما كتبه الفارابى دلالة دقيقة . أما الرسالة التى ننشرها فقد ذكرت فى « عيون الأنباء » بعنوان « مقالة فى الجهة التى يصح عليها القول بأحكام النجوم » (ج ٢ ، ص ١٣٩ ، س ١٧ من نشرة مولار ، القاهرة وكونجزبورغ ، ١٨٨٢ — ١٨٨٤) وهو عنوان يكاد يطابق العنوان الذى نجده فى نسخة ديار بكر الخطية .

وهناك نسختان خطيتان من هذه الرسالة . الأولى فى مكتبة كنه ل فى ديار بكر فى تركيا ، رقم ١٩٧٠ ، قديمة الخط ، وصفناها فى مقدمة كتاب الفارابى « الألفاظ المستعملة فى المنطق » (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ص ٢٩ — ٣٢ . والرسالة فى الأوراق ٢٣ و — ٢٥ و . وقد رمزنا إليها بحرف د واعتمدناها أصلا لما نشرنا . والثانية فى مجموعة فى جامعة برنستن فى الولايات

المتحدة ، فى مجموعة يهودا ، رقم ٣٠٨ ، الورقة ٢٩٢ و — ٢٩٣ و . وقد وصفنا هذه النسخة فى مقدمة « كتاب الملة ونصوص أخرى » للفارابى (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ص ٢٥ — ٢٦ . وقد رمزنا إليها بحرف ب ، ووضعنا الزيادات من هذه النسخة بين زوايا متقابلة للإشارة إلى أنها غير موجودة فى نسخة ديار بكر .

٣ — أما المقتطف من كتاب « إحصاء الإيقاع » فهو من نسخة هذا الكتاب الخطية الوحيدة فى مجموعة فى مكتبة كنه ل فى مغنيسا فى تركيا ، رقم ١٧٠٥ ، الورقة ٦٣ ظ — ٩٢ ظ . والنسخة بخط نسخى جميل من القرن السابع الهجرى وصفها المرحوم الدكتور أحمد آتش فى « مجلة معهد المخطوطات العربية » ، ج ٤ (١٩٥٨) ، ص ص ٣٧ — ٤٢ . وقد رمزنا إليها بحرف م . ويجدر القول إن كتاب « إحصاء الإيقاع » هذا غير كتاب الفارابى المسمى « الإيقاعات » أو « الإيقاع » أو « فى الإيقاع » . وهناك نسخة خطية من هذا الكتاب الآخر فى مجموعة أحمد الثالث فى طوب قابى سراى فى استنبول ، رقم ١٨٧٨ ، الورقة ١٦٠ ظ — ١٦٧ و ، كتبت سنة ٨١٥ هـ ، أولها « ... قصدنا القول فى الإيقاع ... » وآخرها « ... فليس يخفى على من تأمل فى كتابنا هذا وحصله بالتجربة فى المحسوس ثم نظر فى كتاب الباقين . هذا آخر كتاب أبى نصر الفارابى فى الإيقاع » . ونرجو أن يسهل الله لعلمائنا المختصين بالموسيقا العربية أن ينشروا هذين الكتابين فيكملوا العمل الذى قاموا به عند نشر « كتاب الموسيقى الكبير » .

رسالة الكندى

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة كتبها أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندى رحمه الله فى تحرير وقت يرجى فيه إجابة الدعاء والتضرع إلى الله تعالى من جهة التنجيم إلى سائل سأله عن ذلك (١) .

(١) قال : هذا أسعدك الله من المسائل المعتاصة على الروحانيين فضلا عن ذوى الأجساد الناقصة ، إلا لمن منحه الله تعالى معرفة ذلك من جهة البعث والرسالة . فالوقت المستدل به على معرفته يستحيل من جهة التنجيم . إذ كان مذاهب القوم فى دلالة القوى السماوية على الأشخاص الكائنة الفاسدة وفيما تحت الكون والفساد ومما فى العالم السفلى . فأما أن تكون دالة على معرفة الأوقات السماوية التى هى فوق الكون فمعدوم (٢) ذلك ، إذ هى علة لما تحتها وليست علة لما فوقها ، وإذ الأوقات إنما هى محدودة فى هذا العالم وهناك غير محدودة . وإن يوقف من جهة المعلولات على شىء من إرادة العالى فلا يفرده الذهن (٣) إلا من جهة أنها معلولات . فإن تأثير الصنعة فيها أن (لا) يكون اختياره فى ذلك على جهة إسعاد الوقت المرتجى فيه السعادة كاسعاد وقت كل عمل نبتدىء به من دعاء وغير ذلك من الابتداءات . فإن هذا يسهل مطلبه على هذه الجهة . فلنبتدىء من ذلك بما رأته الفلاسفة فيها ثم بما ذهب إليه أصحاب الفلسفة النجومية ونستعين بالله على ذلك .

---

(١) م : رساله أبو يوسف يعقوب الكندى فى تحرى وقت يرجى فيه اجابة الدعاء والتضرع الى الله تعالى من جهة التنجيم (ح) م .

(٢) فمعدوم : فنعدوم (الياء مهملة) م .

(٣) الذهن : الوحدة م .

٢ — أما الفلاسفة الموحدون الذين هم على غير ملتنا من جهة الشرائط الناموسية الوضعية فإنهم يرون أن الكواكب إذا كانت على هيئة مقبولة يجب فى ميلها أن يقبل الدعاء ويستجاب. وينسبون تلك الحاجة (١) إلى الكواكب ويذكرون أنها هى الوسائط فيما بينهم وبين البارى جل وعلا . فيجعلون أكثر الأمر فى ذلك للمشترى. وحملهم ذلك على أن جعلوا لكل كوكب من السبعة هيكلا يقربون فيه القرابين ويعمرونه بإقامة السدنة فيه مع ما يأخذون به أنفسهم من التعظيم والقربان فيه بسبب كوكبه المنسوب إليه . من ذلك قول سقراط فى وقت ماسقى السم وحضرته الوفاة فى الكتاب المنسوب إلى فاذن ، أوصى إلى أفلاطن (٢) أن لهيكل الزهرة على قربان ديك فقربوه عنى . فلما انقرضت تلك الأمم من الفلاسفة وحدث بعدهم قوم عادمون للفلسفة اتخذوا أصناما وسموا كل قسم منها باسم كوكب من الكواكب السبعة . وكانوا يقربون لها ويصلون لذلك الصنم ويجعلونها وسائط بينهم وبين تلك الكواكب على غير ما رأت الفلاسفة وتذهب إليه .

٣ — وأما مذهب أهل التنجيم فإنهم لما رأوا أن أسعد الكواكب فى الفلك المشترى والزهرة رأوا أن يجعلوا أحدهما فى الطالع لابتداء الدعاء والآخر فى الرابع لصلاح العاقبة فى الدعاء . وذهب قوم منهم إلى أن يجعل أحدهما فى التاسع والآخر فى الرابع ليسعد بدنياه ودينه والآخر للعاقبة . ويكون هذان السعدان فى هذه الحالات فى بيوتهما مسعودين بما لاءمتهما من الشمس فى التشريق ومن غيبوبة النحسين عنهما ومن الاحتراق والرجعة ، والقمر مسعود بهما مواصل لهما من موضع تقبلاته . وذهب قوم منهم إلى أنه ينبغى أن يبتدأ بالدعاء لطلب المال فى وقت يكون اتصال القمر فيه بالمشترى من بيوت الزهرة . وإن كان لطلب الأهل فالوقت فيه اتصال القمر بالزهرة

(١) الحاجة م (ولعلها « الخاصة ») .

(٢) افلاطن م (والصواب أقريطن ، راجع أفلاطون « فاذن » ص ١١٨) .

من بيوت المشترى . وإن كان لطلب المساكن والعقارات فليكن ذلك والقمر متصل بزحل من موضع تقبل القمر ، ويكون السعدان فى المواضع التى ذكرناهما آنفا . وإن كان لطلب الرتبة والرئاسة على الأساورة (١) فليكن ذلك والقمر متصل بالمريخ من موضع تقبله . وإن كان لطلب العلم والكتابة فليكن ذلك والقمر متصل بعطارد ومن موضع تقبله . وإن كان لطلب الوزارة والقضاء والفقه فليكن ذلك والقمر يتصل بالمشترى فى موضع تقباه . وإن كان فى طلب الملك فليكن ذلك والقمر متصل بالشمس فى وسط السماء من موضع تقبله . وإن كان لطلب ولاية عهد أو نقلة وحركة فليكن ذلك والقمر فى موضع عز ومسعود . وكذلك فليوصل القمر بكل ما أريد من هذه الاسباب بعد أن يقبل فى موضعه ويسعد بسعد قوى ويناظر الكواكب المشاكلة للغرض المقصود حتى يفوز بمناه . وذهب قوم منهم إلى أن الكوكب الذى يقال (له) اندروميطا — ويقال له كوكب العرش الجديد ويسمى كف الخضيب (٢)

وهو عندى الخاطب وجدناه على الحقيقة سنة .... فى تسع عشر درجة من الحمل وعرضه شمالى فى القدر الثالث — على مزاج زحل والزهرة . ويقال متى قارنه عطارد والقمر كان ذلك الوقت من الأوقات المحمودة المرجوة لإجابة الدعوات وصلاح البدن . وإذا قارنته الشمس ودعا الداعى دل ذلك على أنه ينال الغنى والشجاعة . وإذا قارنه المريخ ودعا دل على أنه ينال المرتبة والرياسة على الأساورة . وإذا قارنه زحل وهو مسعود دل على أن الداعى يسعد فى وسط عمره إلى انقضائه . وإن كان منحوسا يدل على فقد ذلك ويدل على أنه يصير من المسكنة عريانا ، لأن الملغزين يلغزون أن اندروميطا عريان مضغوط (٣) . وإذا قارنه المشترى يدل على أن الداعى يجاب له فى كثرة المال إلا أن عمره يقل .

٤ — قال أبو يوسف يعقوب بن إسحق الكندى : إن لكل واحد منهما

(١) الأساورة : + جمع الاسوار وهى الفرسان وهى معرب (ح) م .

(٢) الخضيب : الخضيب م .

(٣) مضغوط : مصغوط م .

حالا فى إجابة الدعاء فى كثير من الأحوال والأعمال والمواليد وابتداءات الأعمال فى الملل والدول وفى تحاويل سنى العالم . إلا أنها مرموزة فى كتب القوم ، لا ضنا به منهم على أهل العلم والمستحقين له ، بل إنما ستروه على السفهاء وأهل الجهل لأنهم يستعملونها فى شهواتهم وفيما يضر ولا ينفع .

فهذه أسعدك الله كل ما حضرنى وأحضره الفكر ، نفعك الله به وتغمدك بعفوه وغفرانه .

(٢)

مقالة لأبى نصر الفارابى

فى الجهة التى يصح عليها القول فى أحكام النجوم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) قال أبو نصر : الأجسام السمائية إنما تفعل فى الأجسام التى تحتها بسخونة (٢) أزيد أو أنقص فتتبع (٣) مقادير تلك السخونة (٤) فى تلك الأجسام آثار وصور أخر وأعراض أخر تتبع تلك الصور والآثار . فكلما(٥) تبعت فى وجودها السخونة الحادثة منذ أول الأمر فتلك كلها تنسب إلى أنها أفعال الأجسام السمائية . فبعض الآثار والصور وسائر الأعراض يتبع السخونة من فورها (٦) وبعضها يتبع (٧) بعد زمان قليل أو أكثر (٨) وبعضها يتبعها بعد يوم مثلا وبعضها بعد يومين وبعضها بعد شهر على تدريج وترتيب (ما لم يعقها عائق) (٩) .

٢ — < ف > إذا كانت أحوال الأجسام السمائية < فى وقت ما >

---

(١) د : — ب .
(٢) د : سخونة ب .
(٣) د : ويتبع (الياء مهملة) ب .
(٤) د ، ب (خ ، ح) : السخونات ب .
(٥) د : فكلها ب .
(٦) د : قوتها ب ، وقتها (ظ ، ح) ب .
(٧) د : يتبعها (الياء مهملة) ب .
(٨) د : كثير ب .
(٩) < > : عايق ب (وقبلها خرم فى الورقة) ، — د .

(١ توجب سخونة ما ١) ، وأوضاعها فى الأمكنة (٢ التى هى فيها وأوضاع ٢) بعضها من بعض — وهى التى تعرف بالأرصاد (٣) — (٤ وأوضاعها من ٤) الأرض ومن (٥) سائر الأجسام يوجب أن يسخن جسما < ما > مقدارا (٦) ما من السخونة ، وكان شأن ذلك المقدار من السخونة أن تتبعه آثار وصور ، وكان (٧) شأن تلك (٨) أيضا أن تتبعها أعراض أخر أيضا بعد مدة ، وشأن تلك أيضا أن تتبعها أعراض ما أخر وصور (٩) ، (١٠ وكذلك كان شأن هذه أيضا ١٠) على ذلك المثال أن تتبعها أعراض وأمور أخر ما لم يعقها عائق ، فوقف (١١) الإنسان فى وقت ما على تلك الأحوال من أحوال الأجسام السمائية وأوضاعها وعرف مقدار ما توجبه تلك من السخونة فى الأرض (١٢ أو فى ١٢) الأجسام التى تلى الأرض وعرف الأشياء التى تتبع ذلك المقدار من السخونة على ترتيب وعلى (١٣) تدريج (فى) مدة بعد مدة ولو بعد عشرين سنة ، فإنه يكون قد (١٤) وقف بما عرفه من أحوال الأجسام السمائية على ما سيحدث فى ذلك الجسم أو به أو عنه فى المستقبل وكانت معرفته تلك هى حكم (١٥) منه من جهة (١٦ أحوال

(١) د : — ب .
(٢) د : — ب (ومكانها خرم فى الورقة) .
(٣) د : بالاتصالات ب .
(٤) د : واوضاعات ب .
(٥) د : من ب .
(٦) ب : مقدار د .
(٧) د : فكان ب .
(٨) د : ذلك ب .
(٩) د : او صورة ب .
(١٠) د : ولذلك ايضا شان من هذه ايضا ب .
(١١) د : توقف (التاء مهملة) ب .
(١٢) د : ادنى ب .
(١٣) د : و ب .
(١٤) د : — ب .
(١٥) د : حكما ب .
(١٦) د : الاحوال ب .

الأجسام ١٦) السمائية وإنذارها (١٧) بما سيكون. فعلى (١٨ هذه الجهة ١٨) تصح أحكام النجوم .

٣ — فمتى < ما > وقف بالتجربة (١) فى (٢ صنف صنف من أصناف أحوال الأجسام السمائية على ٢) صنف صنف من أصناف السخونات التى تعطيها صنفا صنفا من أصناف الأجسام ، وعلى (٣) صنف صنف مما يتبع ذلك المقدار من السخونة فى صنف < صنف > من أصناف الأجسام ، والمدد التى (٤ تحدث فيها ٤) تلك الأشياء المتابعة لاحقة (٥) بالآثار الأول ، وجمعت هذه كلها ، حصلت منها صناعة أحكام النجوم .

٤ — ولكن ما تحدث (١) الأجسام السمائية من مقادير السخونة قد يمكن أن (٢) يعوقها أفعال أخر طبيعية مضادة لها. من ذلك أفعال البخارات الباردة التى تتفق (٣) فى الهواء فى ذلك الوقت وأفعال أصناف المياه . فان تلك ليست أفعالها تابعة لأفعال كواكب أخر حملتها على (٤) الفعل لكن أفعالها كائنة عن جواهرها التى بها كان وجودها منذ أول الأمر عند حصول العالم فى القديم على ما هى عليه اليوم. وقد يمكن أن يعوق كثيرا (٥) من أفعالها < أفعال > إرادية كائنة عن الإنسان وأفعال أخر من أفعال سائر الحيوانات وأفعال أخر من أفعال النبات. وليس إنما يعاق (٦) تسخينها فقط ، بل قد

(١٧) د : واندارا ب .
(١٨) د : هذا الوجه ب .
(١) د : فالتجربة (التاء والباء مهملتان) ب .
(٢) د : — ب .
(٣) د : على ب .
(٤) د : فيها تحدث ب .
(٥) د : اللاحقة ب .
(١) د : تحدثه (التا مهملة) ب .
(٢) د : — ب .
(٣) د ، ب : لعله تتعفن (ح) د .
(٤) ب : عن د .
(٥) د : كثير ب .
(٦) د : يعوق (الياء مهملة) ب .

تسخن مقدارا من السخونة شأن ذلك المقدار أن تتبعه آثار ما (٧ فيعاق كون تلك ٧) الآثار ، أو (٨) تتبعه تلك الآثار وتحدث ويكون (٩) شأن تلك الآثار أن تتبعها أيضاً (١٠ أمور أخر فتعاق ١٠) تلك الأمور ويمنع كونها لبعض (١١) الأشياء التي ذكرناها. فلذلك ينبغي متى حكم صاحب صناعة أحكام النجوم على شيء من الأشياء أنه سيحدث فينبغي (١٢) أن يشترط معه ما لم يعقه عائق طبيعي أو إرادي وأن (١٣) يجعل مقدار ما يحكم به أن يقول إن شأن هذه الأحوال التي صودفت عليها الأجسام السمائية في هذا الوقت أن يحدث عنها في المستقبل كذا وكذا من غير أن يحكم أنه يحدث لا محالة . فهذا مقدار ما يصح منه وعلى هذه الجهة يصح إذا كانت الصناعة أنشئت على هذه الجهة التي قلناها . فأما إذا أنشئت على غير هذه الجهة لم يصح .

٥ — ويشبه أن يكون الأقدمون ممن أنشأ صناعة أحكام النجوم إنما أنشأوها بعد أن وقفوا من أفعالها على الأحوال التي ذكرناها نحن (١) . إلا أنهم جعلوا لكل صنف من أصناف أحوالها الفاعل بمقدار ما من السخونة (٢ الذي من ٢) شأنه أن يتبعه أثر ما وأعراض (٣) ما على تدريج في مدد متوالية علامات على طريق الألغاز والرموز . وتلك الألغاز والرموز جعلوها مثالات لأصناف مقادير السخونات التي تعطيها في حال حال وصيروا لها

(٧) د : فيعوق (وبعدها خرم في الورقة) ب .
(٨) د : وب .
(٩) د : فيكون (الياء مهملة) ب .
(١٠) د : — ب (ومكانها خرم في الورقة) .
(١١) ب : ببعض د .
(١٢) د : فيجب (الياء والجيم مهملتان) ب .
(١٣) د : أو ان ب .
(١) د : — ب .
(٢) د : التي ب .
(٣) د : او اعراض ب .

أسماء رموزية وألفوا (٤) منها الصناعة ليشترك (٥) فيها هم والجمهور . فإن كان الأمر على ما ظننت فصناعة (٦) الأحكام التي خلفها القدماء <الحكماء> علينا — إذ كان ما فيها مثالات وتخييلات وإيماءات (٧) إلى الأشياء (٨) — هي حق صحيح (٩) . وإن (١٠ كانت تعني بتلك ١٠) الألفاظ الأشياء التي قد اعتدنا أن نفهمها عنها (١١ فهي كلها ١١) كاذبة وباطلة لا جدوى لها . وإن (١٢) كانت أيضا على ما يفهمه (١٣) من معانيها أصحاب أحكام النجوم الذين ليست لهم (١٤) معرفة بالتعاليم فأكثرها أيضا كاذبة غير ممكنة . فإن وافق في بعضها أو في كثير منها أن كان ما قصده أصحاب أحكام النجوم <من> هؤلاء هو الذي ذكرناه صح ما عملوه وما حكموا به وانتظر ، وإن لم يوافق ذلك لم يصح . فإذا (١٥) حصل الأمر فيما تؤثره الأجسام السمائية من أصناف التسخينات في الأجسام الأرضية فينظر (١٦) فيما يتبعها من أصناف التأثيرات ويوصل (١٧) ما يحدث عنها إلى (١٨) أمزجة الناس أمكن أن يعلم ما يحدث عن تلك الأمزجة من الإرادات . فإن حكم على شيء من الإرادات

(٤) د : فالفوا ب .
(٥) د : اشترك (الشين مهملة) ب .
(٦) د : بصناعة ب .
(٧) د : داماآت ب .
(٨) د : اشيا ب .
(٩) د : صحيحه (الياء مهملة) ب .
(١٠) كانت تعنى بتلك : كانت تعنى بقولك د ، كان يعنى بذلك ب .
(١١) د : فكلها ب .
(١٢) د : فان ب .
(١٣) د : نفهم ب .
(١٤) د : — ب .
(١٥) د : واذا ب .
(١٦) ب : فننظر د .
(١٧) د : وهو كل ب .
(١٨) د : في ب .

من جهة الأجسام السمائية بشيء (١٩) من الأشياء فعسى أن يحكم على هذه الإرادات التى تكون عن (٢٠) الأمزجة . فأما الإرادات التى تكون عن (٢٠ (٢١ الروية والفكر الصحيح فليس ٢١) يحكم عليها بشيء من جهة (٢٢) الأجسام السمائية .

(٢٣ تمت المقالة والحمد لله ٢٣)

(١٩) د : لشيء ب .
(٢٠) د : على ب .
(٢١) د : الفكر والروية الصح (وبعدها خرم فى الورقة) ب .
(٢٢) د : — ب .
(٢٣) د : تمت المقالة لابى نصر (وبعدها خرم فى الورقة) فى الجهة التى يصح عليها القول فى اسد (وبعدها خرم فى الورقة) ولله الحمد بلا نهاية . بلغت الى هاهنا مقابلته ولله المنه ب .

مقتطفات من كتاب « احصاء الايقاع »

للفارابى

(٧٢ ظ) ... وقد ذهب ذلك على ابن الموصلى مع حذقه بالألحان المسموعة وارتياضه ودربته بالصناعة العملية . ولكن ذهب ذلك عليه كما يذهب على البادى بصناعة لم يسمع فيها شيئا قبله. فإنه أول من أثبت من العرب الإيقاعات فى كتاب ورام أن يجعل لها قوانين صناعية . ولما شعر (١) بعد منصور بن طلحة صاحب كتاب المؤنس هذا الذى قلناه نحن جعل الفرق بينهما أنه جعل الذى ظن من هذين أنه هو الرمل من واحدة ثقيلة واثنتين خفيفتين والذى منهما (٢) هو الثقيل الثانى من اثنتين ثقيلتين وواحدة خفيفة . فلم يجعل الفرق بينهما إلا فى الترتيل والحدر فقط ...

(٧٦ ظ) .... وإسحق بن الموصلى ومن تبعه على قوله لم يشعروا بالهزج ولا بشيء من ضروبه . وذلك أن إسحق يضع فى قوله إن الهزج بتوالى نقرة واحدة نقرة ، <وهو> يخطىء بالكلية . ومن تبعه بعده مثل يعقوب (٧٧ و) الكندى وذويه ومنصور بن طلحة ومن شاكله مخطئون أيضا بالكلية . فإنه ليس يمكن أن يكون إيقاع بتوالى نقرة نقرة الهزج . فالألحان المعمولة على الهزج حاكمة بيننا وبينهم فليوجدونا فى تلك الألحان أو فى شيء من الألحان بالجملة معمول على نقرة نقرة ...

(٧٩ ظ) ... وقد نجد إنسانا بعد إنسان قد وقف بكد وقوما بعد قوم قد وقفوا على شيء مما أثبتناه فى هذا الكتاب . ونحن نقتص(٣) ما وقفوا

(١) سعد م .
(٢) بهما م .
(٣) نقتصر (مهملة) م .

عليه منه ونذكرهم بأسمائهم . فمنهم إسحق بن الموصلى . فإنه ذكر فى كتابه فى تأليف النغم أن جميع الإيقاعات تسعة وأن أولها ما نقراته واحدة واحدة محثوثات متواليات بقدر واحد . وذكر أن هذا هو أصل جميع الإيقاعات وأنه لا اسم له ولا يعرفه العامة وليس فيه شىء من الغناء وأن (١) الثمانية الإيقاعات إنما تكون منه . وهذا مما كتبناه نحن هو المتصل الأول . وهذا إنما يستعمل اتباعا للمنفصلات على مثال ما تستعمل المتصلات كلها . فلذلك ظن أنه هو الأصل وأنه داخل فيها كلها إذ رآه (٨٠ و) يساوق كل واحد منهما ...

(٨١ ظ) ... ويعقوب بن إسحق الكندى هو أحد من أثبت الإيقاع فى كتاب بعد إسحق بن الموصلى ورأى أن يجعل لها قوانين وأوهم أن الذى كتبه هو أصناف الإيقاعات المأخوذة عن قدماء فلاسفة اليونانيين . وذكر منها أصنافا كثيرة ركب كل صنف منها من نقرات ذكرها ووالى بينها بعضها متصلة وبعضها منفصلة وكثر أصناف المنفصلات . ومرت له فى خلال ذلك هذه التى حكيناها عن إسحق فسماها بالأسماء التى سماها إسحق (٨٨ و) وذكر (٢) أن أهل زمانه يسمونها بها . ثم ذكر أنها فقط هى المستعملة عند أهل زمانه دون باقى الأصناف التى ذكرها . وتلك الأصناف الأخر التى ذكرها فجعلها داخلة فى مطويات الإيقاعات التى ذكرناها . فبعضها نجده دورا واحدا قد طوى بعض نقراته . ونجد بعضها مجموع دورين قد طوى بعض نقراته فجعلت متشاكلة أو متخالفة . وأوهم فيها أنها إيقاعات من غير التسعة التى يستعملها العرب وأنها إنما كانت فى القديم عند اليونانيين وأن أهل زماننا ليس يستعملونها .

وأنت إذا تفقدت جل ما كتبته لم تجد شيئا خارجا عما رسمناه من أصناف الإيقاعات المستعملة . وإذا تأملت فى الألحان العربية وفى الأشعار العربية

(١) ولان م .

(٢) وذكر (فى الورقة ٨٢ و – ٨٧ ظ أمور لا علاقة لها بكتاب «إحصاء الإيقاع» الذى يستمر نصه بعد نهاية ٨١ ظ فى أول ٨٨ و) .

وجدتها كلها فيها مسموعة متداولة بين ملحنى (١) العرب . وقد ذكر الكندى أنها غير مستعملة عند أهل زماننا وأن المستعمل عندهم هى التى ذكرها إسحق . وأنت تعلم أن إسحق قد أخطأ فى بعضها بالكلية ، وما أصاب فيه فإنما ذكر فيه صنفا واحدا فقط .

فمن ذلك تبين أن يعقوب الكندى لم يتكلم بما تكلم به عن بصيرة نفسه بالإيقاعات وإنما تبع إسحق وقلده من (٨٨ ظ) غير أن يبحث عما قاله إسحق ومن غير أن يمتحنه فى الألحان ، فظن أنه لا رمل ولا ثقيل أول ولا ثانى ثقيل ولا خفيف لشىء من هذه غير الذى قاله إسحق .

وتبين أيضا أنه لم يتأمل ما سواه فى شىء من ألحان العرب ولا فى أشعارهم فيقول فيها ببصيرة نفسه هل هى مستعملة أو لا ، وإنما ظن أنها غير مستعملة عندهم إذ لم يجد إسحق ذكرها فى كتابه .

وأحسب مما قوى ظنه فى هذه الأشياء أيضا ما كتبه منصور بن طلحة الطاهرى فى كتابه الذى سماه كتاب المؤنس . فإن منصورا هذا كان بخراسان فى أيام الكندى والكندى إذ ذاك ببغداد وقد عمل منصور كتابه هذا وأنفذه إلى بغداد وإلى الكندى خاصة على ما بلغنى ليتعقب ما كتبه منصور فى كتابه . فإن منصورا هذا تبع فى الإيقاعات إسحق من غير أن يزيد علما أصلا . وقد كان منصور هذا مرتاض السمع على ما يقولون فوثق به الكندى . ولو تأمل الألحان بنفسه فضل تأمل لوجد جل تلك التى ذكر أنها معطلة مستعملة فى الألحان العربية وكثيرا من الخفيفة التى ذكر أنها معطلة مستعملة فى أشعارهم .

وأنتم تعلمون أنه لم يحدث بعد الكندى لحن عربى استعمل فيه إيقاع (٨٩ و) آخر خارج عن الإيقاعات التى توجد الآن فى الألحان القديمة التى كانت فى زمان الكندى ، بل كانت القوية المفننة الإيقاعات فى زمانه أكثر منها فى زماننا هذا للأسباب التى تعرفونها . وكذلك كانت التى ذكرناها نحن موجودة كلها فى ذلك الزمان وفى زمان إسحق .

(١) ملحنين م .

غير أن إسحق كان معذورا لأنه ليس بصاحب منطق ولا متفلسف ولا مقتف أثر الفلاسفة ولا قصد أن ينحو نحوهم ولا كان سمع من مذاهبهم فى الموسيقى شيئا وإنما كان إنسانا جهد نفسه فى أن يلتقط ما خيل إليه فى النغم والإيقاعات التى كان دربا جدا باستعمالها وسماعها . وكان الذى وقع فى نفسه فى النغم والإيقاعات هو المقدار الذى أثبته . وعلى أنه أصابه فى جل ما كتبه وفيما أخطأ فيه لم يبعد فى أكثره من الصواب ذلك البعد كله بل بعدا يسيرا ؛ وهو مشكور على ما كتبه من ذلك. ويعد كل ما كتبه من ذلك رأيا له منسوبا إليه نقبل منه الصواب ونجعله شاهدا لما أوجبه البرهان التعاليمى ، ونجعل ما ألزمته من الأقاويل مستندة إليه ، ونصلح عليه الموضع الذى أخل به .

وليس ينبغى أن نجعل ما كتبه الكندى فى ذلك (٨٩ ظ) رأيا ، إذ كان تبع فى جميع ذلك رأى غيره من غير أن يكون فيه بصيرة نفسه أصلا ولا بوجه من الوجوه ، إذ كان ذكر فى بعضها أنها مستعملة عند أهل زماننا فى الألحان وليست هى مستعملة أصلا ، لا فى زماننا ولا فى زمان غيرنا ، ولا وجدها ولا مركبة إلى غيرها ، وهى التى ذكرنا أن إسحق غلط فيها بالكلية وهى الخفيف والهزج . وتبع فيها الكندى إسحق وذكر فى بعضها أنها غير مستعملة عند أهل زماننا وجاها مستعملة عندهم .

وأنت إذا كان لك فراغ فتأمل فى كتاب الكندى المشجر من ذلك فإنك ستجد الأمر فيه على ما قلت لك .

كلام أبى نصر الفارابى فى تفسير كتاب المدخل

تحقيق وتقديم

د . عمار الطالبى